الفصل الثامن

اقتصاد الإنقاذ

مِنَ الفَلسَفَة إلى الفَوضَى

obeikandl.com

obeikandl.com

اتَّصَلَ الاقتِصَاد بحياة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ أوَّل النشأة لُمنتَصَف العقد الأربعين من القرن الماضي اتصاله بكل حياة. وإذ لم تَزِد الحاجات يومئذٍ عن نَسْخ بعض المنشورات بخط اليد أو مقابلة نفقاتٍ زهيدةٍ لاجتماعاتٍ محدودة، تطوَّر في المرحلة التالية التي غَادَر فيها عمل الحركة حِصَارَه في خاصَّة الأروِقَة الطُلاَّبية للمدرسة الثانويَّة إلى اشتراع حملاتٍ عامةٍ في المجتمع بين يَدَي الاستقلال، تدعو للدُستور الإسلامي بأثرٍ من مَدِّ الإحياء الإسلامي المُتصاعد حينئذٍ في مصر والشام، لتتبنى كذلك نمطاً محدوداً لجَمْع المُشاركات الماليَّة لتمويل العمل المحدود.

ثم بتقدُّم الحركة الطُلابيَّة إلى العمل في محيط الكُليَّة الجامعيَّة وانبساط بعض شُعَب لها خارج الجامعة في أحياء العاصمة تحت إشرافها موصولة بها، تعرَّفت الحركة الإسلاميَّة بأثرٍ من ثقافة أعضائها على نُظُم الاشتراكات الراتبة ريثما أضافت إلى ثقافتها المُكتسبة من النُظُم البريطانيَّة التقليديَّة، ثم من بعض تأثُّرها بعمل الأحزاب اليساريَّة، أضافت رافداً من الفِكر التنظيمي المُتقدِّم لحركة الإخوان المسلمين المصريَّة ولوائحه في فرض الاشتراكات وجمعها ووضع الموازنات وفقاً لخُطَطِ العمل، ذلك عندما عاد الطُلاَّب السودانيون من مصر وقد انخرط بعضُهُم في أُطُر الإخوان ملتزماً، كما سَبَقَهُم بعض أفذاذٍ جاءوا يعملون في السودان ولحِقَ بهم آخرون يُبَشِّرون بالدعوة.

لكن مع تجدُّد عمل الحركة الإسلاميَّة بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأوَّل) ١٩٦٤م استثمرت كل خبرتها في المال والموازنة لمُواجَهَة تكاليف حَملَتِها الجديدة لجبهة الميثاق الإسلامي، وقد أبرزتها حِزْباً مُستَقِلاً لنُخبَةٍ متعلمةٍ ولكن جَبْهَوِيَّة تنفتح لكُل من يستجيب لدَعْوَتِها ميثاقاً للحُكم بالإسلام في السودان. فرغم توسُّع نشاط الحركة في فترة الحُكم العسكري (١٩٥٨-١٩٦٤) وقبله، وإصدارها صحيفة سيَّارة لأوَّل مرَّة تحمل اسم "الإخوان المسلمون" فإن تكاليف العمل السياسي حِزباً وحملةً للانتخابات كانت تقتضي التقدُّم خُطوَة أخرى في وسائل الكَسْب والإنفاق. فإذ امتدَّت العُضويَّة في المجتمع، تَنَاصَرَت بمواردها تَتَعَهَّد المولود الجديد الذي يُواجِه أحزاباً تقليديَّة ضارِبَة الجُذور في المجتمع، وممتدة في أطر اقتصاده التقليدي بِوُجُوهِهَا كافة مهما تكُن لا تعتمد العمل التنظيمي المضبوط أو تُوالي إلزامه بالاشتراك المالي تبرُعاً لأحزابها إلاَّ من فِيُوض كِبَار التُجَّار ووجوه الرأسماليَّة المرتبطين يومئذٍ بأطُر تلك الأحزاب، ويمثلون عنصراً أساسياً في عملها، ويشكلون بعضاً من نسيجها الأصيل. ومهما تكُن جبهة الميثاق الإسلامي أقرب إلى طرفٍ في معادلة الحزبين التقليديين الكبيرين، فإنها لم تكن تملك ما يشابه علاقتهُما الاقتصاديَّة الموصولة بولاء الطائفيَّة الدينيَّة أو ما يماثل ثرواتها التي

تراكمت منذ الاستعمار، ولا يُجبَى إلى قيادتها شيء من ثمرات الزراعة أو التجارة إلاَّ من عضويَّة قليلة اتَّصلت بالتجارة أو الزراعة من خارج عناصر الصفوة عالية التعليم.

لكن مهما يكُن شُحُّ المَوارِد وصَرَامَة محدُوديَّتها، جاءت أوَّل استثمارات جبهة الميثاق الإسلامي في قِطاع الطباعة والنشر، فقد تأسَّست الجبهة باجتهاد الحركة الإسلاميَّة وعبَّرت عن تطور أطروحاتها السياسيَّة، ولكن الحركة إذ تطلَّعت ليكون لها عملٌ ظاهرٌ في السياسة وصوتٌ ضاغطٌ في مدافعاتها فهي حركة دَعوَة وبلاغ، أوَّل ما يَلْزَم عَمَلُها الكلمة والنشر، فجاءت "مطبعة جبهة الميثاق الإسلامي" بجهدٍ خالصٍ من صَفِ الحركة الإسلاميَّة وبلاء عضويتها، لم تُسْعِفهُم علاقاتٌ خارجيَّة كانت قد توثَّقت مع رموز الإسلام العالمية، لا سيَّما قادة الحركة الإخوانيَّة العربيَّة، فقد اشتدَّت على غالبهم محنة الاضطهاد السياسي نحو منتصف العقد الستين من القرن الماضي، ولكن نَفَعَهَا شِدَّةُ هَمِّ أعضائها ببلاغ رسالتها، فاتَّصل بعضُهُم بعمل الصحافة، وتطوَّرت خبرة آخرين بالتصوير والطباعة، وَوَالوا ذلك بالدراسة مختصين فكانت مطابع الميثاق مُوافِيَة لآخر تطوُّر الطباعة يومئذٍ، ولكن إذ لم يمتد العهد طويلاً بالجبهة والحُريَّة، وجاء انقلاب مايو ١٩٦٩م، صادر المطبعة في أول عُنْفِه ضدَّ الإسلاميين، وألحقها بالدولة مُؤمَّمةً ملكاً عاماً.

وكما صَادَرَت مايو الأولى الاشتراكيَّة استثمار جبهة الميثاق الوحيد الذي كان أكبر أهدافه طباعة جريدة الجبهة اليوميَّة "الميثاق الإسلامي" ثم تَعَهَّد فكر الحركة الإسلاميَّة بالنشر، أعفت مايو غالب الذي تقدَّموا في السُلَّم الوظيفي للخدمة المدنيَّة عندئذٍ من صفوف الحركة الإسلاميَّة مفصولين من أعمالِهم فيما زَعَمَته تطهيراً للخدمة العامة، وذلك شعارٌ ظلَّ اليسار يرفع لِوَاءه منذ ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م "التطهير واجب وطني". لكنَّ ذلك نَفَعَ كَسْبُ الحركة الإسلاميَّة واقتصادها من حيث التَمَسَ لها اليسار الضُر، وحيث أن العطاة والاضطهاد لا تذعان سبيلاً سِوى الهجرة، شَهِدَت مراكز البترول العربي في السعوديَّة والخليج أول طلائع من الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة التحقوا بالأُطُر الحكومية مُتقَدِّمين لأوَّل تعيينهم بما تأهَّلوا من تعليم وشهادة، وبما كَسِبُوا من خبرةٍ في العمل بعد تخرُّجِهم، وزادت خاصَّة مدخولاتهم من أجور العمل المرتفعة نسبيا في تلك الأنحاء، ومثَّلت رصيداً أسْعَفَ الحركة الإسلاميَّة بمَدَدٍ سخيٍ عند شدَّة حاجتها في مُدافَعَات مُقبِلات الأيَّام.

وكما زادَت الأجُور والدُخول، فَتَحَت منافي الاغتراب سُبُلاً أخرى من بركات الهِجرَة، فقد زاوَجَ بعضُهُم بين الوظيفة الرسميَّة والأعمال التجاريَّة، وفَرُغَ آخرون بكُل طاقتهم للتجارة، وعادوا في فسحة الحريَّة التالية بعد المُصالحة الوطنيَّة في ١٩٧٧م بمذخورٍ من رأس المال، ولكن

بذخيرة من المعرفة بأنماط من الأعمال والتجارة من تجربتهم في الخارج لم تَعْهَدْها أنماط النشاط التجاري التقليدي في السودان، فنَفَعوا عامة اقتصاد السودان لأوَّل عودتهم. وإذ تنامت العضويَّة سنوات حكم مايو التي امتدَّت إلى ١٦ عاماً وتضاعفت، لا سيَّما في مراكز الاغتراب، وإذ جَذَبَ الأوائل مجموعاتٍ ظلَّت تُكْمِل تخصُّصَاتها في جامعات الغرب وتلتحق بهم، اتَّسعت أنواع التجربة والمُلامسة من قريبٍ لأنماطٍ مختلفة من نشاط الأعمال باتساع ساحة الحركة، فدخل آحادٌ منهم إلى شرق وغرب أفريقيا، وارتاد آخرون شمالها من ليبيا حتى الجزائر، وأسَّس غيرهُم شركاتٍ في أوروبا، وبدت في الجملة ملامح برجوازيةٍ واعدةٍ يُلهِمُها الكَسْب العام وفتوحاته التي تَعْمُرُ بها سائر وجوه الحياة، وليس محض الكَسْب الشخصي، فضلاً عن الجَشَع والتَرَف كما هو معروف في تاريخ التجربة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة ودور البُرجُوازيَّة لأوَّل القرن التاسع عشر، ولكنه وعدٌ لم يُقدَّر له أن يكتمل، ولو نسبياً في حدود واقعنا المحدود.

كذلك شَهِدَت مرحلة "مايو" بداية التخطيط الاستراتيجي لمسيرة الحركة الإسلاميَّة نحو التمكين، إذ تجلَّى ذلك واضحاً بعد المُصالحة الوطنيَّة في توجيه نُخبة الحركة للتأهيل في الإعلام والاقتصاد، لأن تنفيذ أوَّل مراحل الخُطة العُظمى اقتضى تدبير الموازنة لمُضاعفة عضوية الحركة، لا سيَّما في قطاع الطلاَّب الثانوي لعشرة أضعاف، وضعفين في الجامعات، سبقتها أحداثُ انتفاضة شعبان الطُلاَّبية وما ضَاعَفَت من المُنصَرف لمُقابلة تكاليف ثورةٍ بَدَت شاملةً في كُل السودان، تَكَثَّفَت فيها جهود الحركة في التخطيط والقيادة، ثم الاتصالات التي جاوزت الطلاب إلى النقابات والجيش، يمدها إعلامٌ أفلح ساعةً في بث إذاعة غطَّت العاصمة، واعتصامٌ لأسابيع احتلَّ جامعة الخرطوم، واقتضى تزويد طلابها بالطعام مهما يكُن امتداد الحِصار.

لكن ذلك لم يكُن محض تدبير الحركة الإسلاميَّة وعملها، فقد اتصل بشركاء في الجبهة الوطنيَّة لأحزاب المعارضة، واستعانت اتحادات الطلاَّب في الجامعات والثانويَّات بموازناتها المحدودة، لكنه كذلك دفع الحركة الإسلاميَّة بحشد طاقتها المحدودة المحاصرة بالحذر والخوف لتُوافي أمل نجاح الانتفاضة، وأن تبذل وسعها من وسائلها وزادها المالي القليل.

احتاجت الحركة إذن تدبير تمويلها من صف عضويتها في مرحلة المحنة وشُح الموارد لمقابلة فصول خُطَّتها المتدرِّجة المتطوِّرة، فزكَّت صفَّها بخُلُق الإنفاق يبذله كل فذٍ في الحركة مهما يكُن موقعه، يدفع الطلاَّب اشتراكاً محدَّداً من زادِهِم القليل لا يُكلِّف الله نفساً إلاَّ وِسْعَها، ويقتطع العاملون نحو ٥٪ من خاص أجورهم الشهريَّة، ويُستعانُ بمددٍ أكبر من المُغتربين ومن قطاع الأعمال ومن المبعوثين في الخارج، آن الكِفْل الذي يُنفَقُ للحركة

قليلٌ في سبيل الله الذي أنعم بكل المال. لكن إذ انتظم البذل والإنفاق، انْضَبَطَ حساب الموازنة ودخلها وصرفها، يقومُ في كل شُعبَة قطاع أو حي أو مدرسةٍ أو جامعةٍ مسؤولٌ مالي يُحْسِنُ نُظُم المحاسبة والمراجعة، تُعينُه العُضويَّة كافة منضبطة ترعى تقوى الله في أيِّما صرفٍ لذلك المال، ولو تضييقاً على أنفسهم ألاَّ يذهب الضئيل في غير ما خرج له من عمل الحركة الإسلاميَّة وتكاليفها، وقد اتَّصل ذلك السُلوك الوَرِع نحو مال الحركة العام حتى بعد أن انفَسَحَت الحريَّة وزادت الموارد وطَفِقَ المسؤولين يحثُّون العُضويَّة ألاَّ يُقتِّروا على أنفسهم ما دام ذلك يُعين سُرعة العمل ونَجَازَته.

جاءت المُصالحة الوطنيَّة بالأمن والأمل بما أفسَحَت من الحُريَّة، ووافَق ذلك خُطَّة الحركة الاستراتيجيَّة وقد رُوجِعَت وأُحكِمَت فُصُولها ومراحلها بما أتاح السِجْنُ من فراغٍ لقادة الحركة المُعتَقَلين، فنصبوا يتداولون في بنود الخُطَّة ويُصَوِّبونها، يستقرؤون المستقبل ويُعِدُّون له العُدَّة. وإذ استَقْبَل السودان أوَّل فوج العائدين من منافي الاغتراب وجبهة المُقاوَمَة للنظام المايوي، اتَّصل شكٌّ مُقدَّر في الثقة بديكتاتور النظام ألاَّ ينقلب على المُصالحة ويرتدَّ عن الحُريَّة، لا سيَّما تلقاء الحركة الإسلاميَّة، فحُفِظَت بعض قيادةٍ في الخارج، اتجه القرار أن تَرْعَى مشروعاتٍ خالصةٍ لتمويل الحركة، مهما تكُن مؤسَّسةً على نُظُم الاقتصاد التقليديَّة في تلك البلاد، شركاتٍ للأعمال والتجارة تقوم بمال الحركة وتعودُ إليها أرباحُها ولا يأخذ أصحابُها الظاهرين إلاَّ نصيبهم المكتوب بالمعروف في عَقدِهِم الخاص مع الحركة.

لكن مرحلة المُصالحة الوطنيَّة ما لبِثَت فصوها أن استوعبت طاقة الحركة المُتحَفِّزة للعمل بعد سنوات الحَبْس، فانفَتَحَت فوراً مجالاتٌ واسعةٌ للنشاط، وعادت القيادة التي حُفِظَت في الخارج قبل أن ترى مشروعات الاحتياط النور، وتحوَّل نشاط الحركة الاستثماري غالِبُه إلى الداخل في تجربةٍ جديدةٍ على مَسَار الحركة الإسلاميَّة التي ظلَّت إلى تلك المرحلة يَغلُبُ عليها الطلاَّب والشباب، صُوفيَّة تَزْهَد في رُؤوس الأموال، ويجيء الاقتصاد في أدنى هُمُومِهَا.

سَبَقَت المُصالحة الوطنيَّة بسنواتٍ قليلةٍ تجربة تأسيس المصارف الإسلاميَّة في العالم بدفعٍ من صَحْوَة الإسلام المُتجدِّد في منتصف العقد السبعين من القرن الماضي حيث تَجَاوَبَ معها رأس المال الخليجي حتى الأُمراء السعوديين، فوجد السودان نصيباً من مصرفٍ إسلامي هو الأوَّل من نوعه، وتجاوب معه رئيس النظام المايوي يومئذٍ فأعفاه أوَّل تأسيسه من تكاليف الضرائب الكبيرة خاصة للمؤسَّسات الماليَّة، لكن عند المُصالحة الوطنيَّة تجدَّدت صورة المصرف الإسلامي، إذ كان المُبادِر الأوَّل للمشروع من السودانيين المُقرَّب من الأمير، كان من الرُوَّاد في صف الحركة الإسلاميَّة، كما أن لقادة الحركة

علاقات متَّصِلة بالخليج والسعوديَّة أثمرت كلها في تولِّي أعضاء الحركة غالب الوظائف الرئيسيَّة، مع غلبةٍ في لجنة مجلس الإدارة الخاصة والتي تؤول إليها صلاحيات مجلس الإدارة الأساس الذي يَضُمُّ كبار المُساهمين من الخليج.

أثارت بالطبع مبادرة تأسيس المصرف الإسلامي قضايا فِقْه الإسلام في الاقتصاد والأسئلة التي تُلِحُّ على الاجتهاد ليُوافي التطوُّرات التي بلغها الاقتصاد المُعاصِر الكثيف، وقد تأسَّس كله وتقدَّم من أصوله الحضاريَّة الغربيَّة والتي قد تُوافِق غالب مُعاملات الإسلام ولكنَّها تُجانِبُ أصولها، مع غياب المُساهمة الأصيلة للمُسلمين في الحضارة، لا سيَّما مجالات المال والاقتصاد بعد أن غامَت أصول هَدْيِهِم حتى في خاصَّة مجتمعاتهم وأضحوا جميعاً مجتمعاً تابعاً.

لكن إذ أخذت التجربة المدخل العَمَلي يَهْديها اجتهاد نظري قليل، عوَّلت كثيراً على الفتاوى الجزئيَّة التي تحاول أن تعالج حرج المُعاملات التي تقوم بالضرورة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لا سيَّما أنماطه الربويَّة الفاحشة. ثم ما أحيَت من فقه المعاملات الاقتصاديَّة والبُيُوع واعتماد صِيَغ المُضاربة والمُرابحة ثم المُزارعة والسَّلَم، فعوَّلت أكثر على التجربة والعمل هادياً للنظر ومُحفِّزاً أكثر على البحث الذي ظلَّ كذلك محدوداً في لجان الفتوى ومجالسها وإدارات البحوث والإعلام.

وقد أغرى النجاح الذي لَقِيَه المصرف الإسلامي الأوَّل إذ أقبل عليه جمهورٌ يريد أن يطمئن إلى طهارة معاملاته، خاصَّة النُخَب الموصولة بالحركة الإسلاميَّة والمشدودة بوصال فكري وروحي مع المصرف مهما ابتغت عنده المنافع، كل ذلك أغرى لتأسيس مصرفٍ آخر قام في الخرطوم وامتدَّ بفروعه لأقاليم السودان، لكن بدفعٍ سوداني أكبر من سابقه تتولاَّه الحركة الإسلاميَّة كأنه خالصٌ لها مهما اتَّصل بعلاقاتها الخارجيَّة، كما استفاد من تجربة سابقه، ولَقِيَ ذات الامتياز في العفو من الضرائب وقد بدأ النظام المايوي نفسه يقترب من أطروحة إسلام الحياة العامة.

ثم كان الاهتمام حتى العالمي الغربي بتأسيس مصرف مُطهَّر من المعاملات الربويَّة يستجيب لثقافة أخرى ذات حضارة وإسهام في التاريخ وفقاً لصيغ معاملات جديدة على الاقتصاد العالمي. كل ذلك كان حريَّاً به أن يدفع بالتجربة أن تتطوَّر نحو فلسفة كُليَّة تتأسَّس عليها المصارف الإسلاميَّة. وإذ أن غالب خُطوَات الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة وخُطَطِهَا تُقارِبُ نُزُوعِهَا العَمَلِي الذي يقتحم الأبواب ويبدأ حيثُما اتَّفق، إلا أن التعويل الأكبر كان يتطلَّع لتكامل الاجتهاد الفكري بعد جهدها العملي المُتطوِّر، فقد شَهِدَت بلاد عربيَّة أخرى تجربة

المصرف الإسلامي برأس مالٍ أكبر ومعاملات وودائع وأعمال أضعاف ما شهدت أوّل تجربة السودان، لكن في إطارِ سياسي لا يَكِنُّ مودَّة لتجارب إسلام الاقتصاد إذ يراها فرعاً لدعوة إسلام الحياة العامة التي تهدِّد طُمأنينته العِلمانيَّة واستقراره الشُموليّ.

لكن الفلسفة الأصوليّة التي تهدي اقتصاد المصارف لا تقوم إلا فرعاً لتكامُل البحث في قضايا الاقتصاد الكُلي وفقاً لأصُولِ نظريَّة الإسلام الاقتصاديَّة، وتلك قضايا بَدَت يومئذٍ أكبر من اجتهاد حركة الصحوة الإسلاميَّة، الخارجة لتوِّها من الاضطهاد الذي وقع عليها بعد أوّل دعوتها العامة لشُمول الإسلام وعُموم معانيه، التي لا تُفاصِلُ الحياة بين الدين لخاصَّة أمر الإنسان والحياة العامة خالصةً لاجتهاد البشر.

إلاَّ أنه مهما استوعبت كثافة الأعمال المصرفيَّة اليوميَّة جهود مجالس الإدارات والإدارات العامة وفروعها، واجتَهَدَت لواجبها في خِدمَة عُملائِها وتنمية أرباحِهم عن تكثيف البحث والنظر في الاجتهاد الكُلِّي الذي يُقابِل تحدِّيات الاقتصاد المُعاصِر وقضاياه ومعاملاته المُعقَّدة، فقد انفتحت المصارف الإسلاميَّة لجمهورٍ واسعٍ، وتصَوَّبَت مُعامَلاتها للأعماليين الرأسماليين ولصِغار المُستثمرين وللحِرَفِيِّين من سائر المجتمع، ولم تُحتكر طائفيةً للحركة الإسلاميَّة مهما يكُن غالب العاملين في مختلف المستويات من صَفِّها، ذلك رغم دعاية كثيفة قامت لأوَّل مرة ضد الحركة الإسلاميَّة بحيثيَّات اقتصاديَّة بعد أن كان أغلب الهجوم سياسياً، ولكنه اليوم يتعبَّأ أكثر بالمغيرة من تنامي كُسُوب الحركة الإسلاميَّة الاقتصاديَّة التي بدأت كأنها تنافس البغضاء السياسيَّة.

قامت كذلك لأوَّل مرّة شركات التأمين الإسلاميَّة باجتهادٍ جزئي يَتَطَوَّر من مباحث التأمين الإسلاميَّة المحدودة التي كتبها مفكرون اقتصاديون أو أكاديميون إسلاميون، ينفعها مجال عملها الأضيق من سعة المُعامَلات المصرفيَّة ولكنها كذلك لا تقوم إلا موصولة بعلاقات الاقتصاد العالمي التي تُعيدُ التأمين وتُهيِّئ للشركات القُطريَّة العمل لمقابلة تأمين الأصول الضخمة ذات التكاليف الكبيرة، بما لم تَعْهَد صور التكافُل الطوعي المحدود في تاريخ المجتمعات الإسلاميّة.

كما تعدَّدت شركات التجارة تُغطِّي سائر مجالات الأعمال في فترة المُصالحة الوطنيَّة، بعضُها فروعٌ من ذات المصارف الإسلاميّة وأخرى مؤسّسة مستقلة تستثمر رؤوس أموال عربيَّة أفلحت علاقات الحركة الإسلاميّة في جلبها للسودان، ويقوم عليها كافّة عناصر من صَفِ الحركة في المنصب الإداري الأوَّل وفي مواقع مُديري الإدارات، ثم عددٌ من الشباب المتخرِّج من كُليَّات الاقتصاد والمحاسبة والتجارة.

تعدَّت أيضاً الشركات الخاصة بين أفذاذٍ من صف الحركة، أو بينهم وبين شركاء من خارج صفِّهم، ثم شركات خالصة لاستثمار الحركة تُصَوِّب نحو تمويل نشاطها وبرامجها المتَّسعة، يقوم عليها ظاهراً أعماليون من الحركة كأنهم أصحاب رؤوس الأموال وفقاً للتأسيس والتسجيل، لكنهم ينالون فقط نِسَباً من الأرباح ونصيباً من عملهم في الإدارة ويُدفَعُ بالسهم الأكبر لتمويل حاجات الحركة، فالحركة الإسلامية هي وراء رأس المال، ثم هي تدفع بعلاقاتها داخل وخارج السودان تُعينُ تلك الشركات على النجاح والربح، ويُكتبُ ذلك كله مُستتراً، ويُحفظُ عهداً بين الحركة أو من يُمثِّلها في إدارة أماناتها الماليّة وبين الذين يقومون ظاهراً أصحاباً لتلك الشركات وفقاً لمُقتضى القانون.

فبانتظام ذلك العِقْد الواسع من نُخبة الحركة الإسلاميَّة المُتَّصِل بقطاع الاقتصاد والأعمال، وما يجنيه من أرباحٍ أو أجورٍ راتبةٍ أعلى من رَوَاتِب العمل في القطاعات الأخرى، تكوَّنت ملامح الطبقة التي أشرنا إليها، بَدَت واعدة لرخاء السودان كافَّة وتَقَدُّمَه الاقتصادي، متجاوزة قليلاً تمويل الحركة نحو أهداف خُطَطِها الاستراتيجيَّة نحو التمكين، لا سيَّما بعد أن تسَارَعَت خُطى نظام الرئيس جعفر النميري لتبنِّي البرامج الإسلاميَّة مع إعلان برنامج ولايته الثالثة، فتبنَّت ذات المجموعة من الحركة الإسلاميَّة التي كانت وراء فكرة تأسيس المصارف الإسلاميَّة دعوة عشرات المستثمرين العرب، لا سيَّما المُتوالين مع الحركة الإسلاميَّة أو المُتعاطِفين نُصْرَةً لتوجُّه السودان السياسي الإسلامي، أسمَتهُم أصدقاء السودان وحُمِلوا رأساً إلى مناطق الزراعة في الوسط ونحو الشرق والجنوب الشرقي ليَشهَدُوا بأنفسهم خصوبة الأرض الواعدة "سلة غذاء العالم"، وتلك وعودٌ لم يُقَدَّر لها أن تتحقَّق كما لم يُقَدَّر لـ"برجوازية" الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أن يقودوا مبادرات النهضة والتحرير والتقدُّم الفكري والاقتصادي شأن الروَّاد الأوروبيين.

لكن تَعَهُّد الاقتصاد الإسلامي بالبحث نحو قضايا الاقتصاد الكُلِّي وفلسفته لتأسيس الحلول الأصوليَّة للمُشكلات الفرعيَّة وتقديم نماذج صالحة في المُعاملات الاقتصاديَّة الحديثة، ربما ساعدت حتى الاقتصاد الغربي ومشاكله المتفاقمة من جرَّاء الجشع الربوي، تطوَّر قليلاً مع تطوُّر أقسام البحوث في المصارف والشركات الإسلاميَّة، وتأسَّس معهدٌ مَصْرِفي في قُبرُص بمبادرة واجتهاد من روَّاد العمل المصرفي الإسلامي في السودان، يَدْرُسُ التجربة ويُدرِّب عناصرها، ويوالي تطوير أبحاث النظريَّات الماليَّة باجتهادٍ ومثابرة.

كما لم تتَّصل بحوث التنمية وفلسفتها الإسلاميَّة ثم فكرها التنظيمي نحو ترقية الإنسان والمجتمع، وقد تبلورت منذئذٍ فكرة المجتمع المبادر الذي يقوم بتلبية جُلِّ حاجات أفراده وتقوم

الدولة بُعداً من أبعاده، بل تعطَّلت منذ مجادلات الأيديولوجيا في معاهد النُخبة وجمعياتها ومدارسها حول الماركسيَّة والإسلام والرأسماليَّة والإسلام فلم تتعهَّد الحركة الإسلاميَّة تلك القضايا شديدة الأهميَّة لمذهبها في قيادة المجتمع والتمكين في الدولة بما يَجْدُرُ بها من دراسة وبحث، وتأخَّرت إلى حين قيام ثورة الإنقاذ صيغة البحث عن المجتمع الذي نُريد، ذلك رغم مبادراتٍ مُبكِّرة لكبار رُوَّاد الفكر الإسلامي المُعاصِر، إذ كتب سيِّد قُطب: ''العدالة الاجتماعيّة في الإسلام'' وكتب مؤسِّس الحركة الإسلاميَّة سوريا مصطفى السباعي ''اشتراكيَّة الإسلام'' وأصدر المُفكِّر الإسلامي الجزائري مالك بنُ نبي في المرحلة الأخيرة كتاب ''المُسلِم في عالم الاقتصاد'' ثم محمد باقر الصَدْر صاحب كتاب ''اقتصادُنا'' في المرحلة التالية لأولئك نحو منتصف العقد السبعين، وكُلُّها كُتبٌ كانت مشهورة مقروءة في أُطُر الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، لكن لم يُستشعر مدى خطر مواضيعها ومجالات بحثها، وكما هو معروف، فإن برامج الإصلاح الزراعي كانت أساساً ضمن برنامج الإخوان المسلمين الاقتصادي قبل أن تتبنَّاها الثورة المصريَّة الناصريَّة، وهي كذلك في سوريا موصولة بذات مؤسس الحركة الذي وصل برامج الإصلاح الدستوري مع الإصلاح الاقتصادي ولم يَرَ حَرَجاً في وسمه بالاشتراكية الرائجة يومئذٍ في العالم.

جاءت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وقد انتظمت حسابات الحركة الإسلاميَّة واتَّصلت تقاريرها الماليَّة رِاتِبَةٌ لامركزيَّة في كل أقاليم السودان، تُوَافي برامجها موازناتها وخُطَّة عملها نحو التمكين، كما انتظمت مُسَاهَمات واشتراكات أعضائها، واتَّصَلَت لها المُدُود من شُعَبِها الخارجيَّة، لا سيَّما المركز الأقوى في السعودية والخليج، وتزوَّدت بسهم من خالص استثماراتها وزادت أسهُم الإنفاق من نخبة عُضويَّتها التي تَحَسَّن رِزْقُها ورِبْحُها، وأضحوا لأوَّل مرَّة أسماءً ظاهرة في الأعماليين والأعماليت.

لكن إذ اقتحمت الحركة مجالات الأعمال، ارتادَت ميداناً جديداً عن مألوف أُطُرِها الحركيَّة المتباعدة عن الأموال والاستثمار والأرباح المعتزلة في أطرها الزاهدة، فتجلَّى لها ابتلاءٌ جديد يختبر تَقْواها في الأموال، كما اختبر فكرها الاقتصادي في أُطُر المؤسَّسات الاقتصاديَّة الجديدة المنسوبة إلى اجتهادٍ حديثٍ في إسلام الحياة وتأصيلها على عقيدته ومناهج فقهه. ولم تنجح خاصَّة شركات الحركة في استثمارها الذي كان يُخَطَّطُ له ليُوافي حاجة غالب نشاطها وبرامجها، وتداخلت حسابات الحقل والبيدر لدى أعضائها الذين كُلِّفُوا بالمَسعَى، وارتَبَكَت غالب الاستثمارات التي تأسَّست في مرحلة المُصالحة الوطنيَّة بعد بُشرى مُبَكِّرة بالنجاح والأرباح، وانتكَسَت الشراكات حتى التي تأسَّست بسعي خاص من تجار الحركة وضمَّت

عدداً منهم خالطوا إخوانهم في استثمارٍ تشاركي بدا الأقرب إلى روح الإسلام ومنهج الحركة والأكثر مواءمة لأنماط العصر في النهضة الاقتصاديَّة، ولكنه قد لا يُناسِب رُوح البداوة وخُلُقِهَا الفردي النازِع إلى الخلاف والتَشَاكُس، فتراجع مَدُّ الاستثمار الذي بدا واعداً وفشلت حتى شركة الإعلام التي خُطِّط لها طموحةً ترتاد كل وسائله الحديثة وتستجيب لجوهر رسالة الحركة في الدعوة والبلاغ وتموَّل من خاص مالها. بل إنه رغم النجاح الذي لَقِيَتْهُ المصارف الإسلاميَّة فإن شركاتها لم تُصِب مثل نجاحها، بل تورَّطت التي دعت إلى مساهمة عامة شراكة تبيع الأسهُم لمن طلب وفق وسعه وتَعِدُهُ بالأرباح، ولكنها طَفِقَت تُرجِئُهُ كل عامٍ حتى هَلَكَ أصْلُه بانخفاض قيمة العُملة وآذت سمعة الاستثمار الذي ينتسب للحركة الإسلاميَّة. وعموماً فقد أخفقت التجربة في كثيرٍ من وجوهها لأسبابٍ من النقص والإهمال الخاص، ثم بأخرى من بيئة العمل والاستثمار في السودان عامة، وعادة منها نخبة الحركة الإسلاميَّة بقليل من وعود برجوازيَّة الرواد، ولكن بكثير من أخلاقيات البرجوازيَّة الصغيرة كما يصفها الأدب الماركسي.

لكن الجبهة الإسلاميَّة كانت موسماً خاصاً للمُدافعة والاحتشاد تعبَّأت لها كل طاقة، فمُنذ أوَّل تأسيسها ظَهَرَت حِزْباً ممتداً إلى جُذور المجتمع تُخَالِف صورته النمط النخبوي في الحركة الإسلاميَّة، ذلك أن الحركة الإسلاميَّة انفتحت فيها بلا طائفيَّة لتكون حركة الإسلام في المجتمع، فالأوفق أن يتناصر أعضاؤها المُتكَثِّفين لمقابلة موازنتها الماليَّة ولا تنصرف منها شعبة خاصَّة تسعى في التجارة والاستثمار في عام مضاربات السوق، فالمجتمع المؤمن يُمَوِّل نشاطه بالصَدَقَة إنفاقاً في سبيل الله، لا سيَّما في الدعوة والعلم، والحزب الذي يتمثَّل صورة المجتمع المُقبِل ينبغي أن يتمثَّل تلك الأخلاق في سعيه لتمكين الإسلام. فانصرفت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة عن رعاية شأن استثماري خاص إلى حين موسم الانتخابات، إذ تضاعف عطاء أعضائها وإنفاقهم جميعاً في الداخل والخارج، لا سيَّما في الخارج الذين ضاعفوا سَهْمِهِم المالي صَدَقَةً نافِلَة مُعَاوَضَةً عن بُعْدِهِم من ساحات المُدافَعَة المُباشِرة التي امتدَّت شاملة في كُل مكان من السودان، ولتُوافي الاحتياج الخاص للموسم الانتخابي الذي بَرَزَت فيه الأحزاب المُنافِسَة بأموالٍ وسَنَد.

أما في عامة نظام الجبهة المالي، فقد انتقلت بيُسْرٍ أنماط نُظُم الحركة الداخليَّة في رصد المُوازنات وفق البرامج، كذلك لامركزيَّة في كل ولاية تحاول أن تقابل أغلب حاجتها من جمعها المحلي المحدود، تَجْبُرَه بجُعْلٍ تَنشُدَه من المركز الذي تتكاثر عليه الأعباء اليوميَّة في تمويل الإعلام والحركة والاتصالات ثم المتفرِّغين والحَمَلات للمؤتمرات والندوات والليالي

السياسيَّة. لكن رحلة الجبهة القصيرة مضت بغير عيلة شديدة تعطل البرامج، تعينها أحياناً المؤسَّسات الماليَّة التي يقوم عليها أعضاء منها وفق نُظُمِهَا وقوانينها الضَّابطة لكل مُعَامَلاتها.

*****

كان المجلس الاقتصادي هو أوَّل أجهزة الحركة الإسلاميَّة الداخليَّة التئاماً بعد نجاح التغيير في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، لا يماثله في ذلك إلا مجلس الإعلام. فقد انتَصَبَت التحدِّيات في مَجَالَيْهما مع ساعة الصِفْر وانفتحت تتضاعف مع تقدُّم الأيام في عُمْر الثورة، بل إنهما عَبَّرا بجهود المُسارعة لتكوينهما عن مدى التحوُّل التنظيمي الكبير الذي ارتسم في الحركة الإسلاميَّة مع تمام خُطَّة التمكين، وخروج الحركة من التصدِّي المباشر اليومي لقضايا عملها في المجتمع إلى مُشكِلات إدارة الدولة. فمَدَى المراحل السابقة لتطوُّرات الحركة الإسلاميَّة ولحين انبساطها الكبير مع الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، لم يكن الاقتصاد يَستَعْجِلُ إليه إلاَّ موازنةً يَتَيَسَّر تدبير أموالها بخاص جهد الحركة لمقابلة حاجة العمل والنشاط، وإن لم يكُن كذلك الإعلام، فإنهما عَبَّرا كذلك عن طبيعة هياكل تنظيم الحركة الإسلامية في مرحلة الدولة المقبلة وفلسفتها التي تجاوزت موروث الجماعة الصفويَّة النخبويَّة أو الحزب الجبهوي الشعبي، فإن التنظيم الذي يتصدَّى لقيادة الدولة يستدعي نقلةً بعيدة بدأت بالمجالس الخاصَّة التي تجمع وجوه الحركة الإسلاميَّة الموصولة بتلك الأُطُر ونشاطها، إلى جانب القيادة السياسيَّة والتنفيذيَّة للثورة من أعضاء مجلس الثورة رؤساء اللجان المُلتَزمين أصلاً في الحركة، أو الوُزَراء والوُكَلاء ومَن دونهم من مُدراء الإدارات وكِبَار المُوظَّفين وصغارهم من أعضاء الحركة، مِمَّن انتظموا أعضاء في المجالس التي تصوَّرت نحو التنظيم الخاص، الذي تدرَّج نحو الانفتاح والإحلال بعد سنواتٍ في المؤتمر الوطني.

ورغم أنه منذ أوَّل الخُطَّة الاستراتيجيَّة نحو التمكين، وخاصة لدى تجديدها في العام ١٩٧٧م بين يدي المُصالحة الوطنيَّة وُضِعَ الإعلام والاقتصاد والبترول في رأس مُتطلَّبات تهيئة الحركة وتأهيل أعضائها لنجازة العمل على أفضل وجوهه في المجالات الثلاثة، فإن عناصر الحركة لتمام موافاة العمل الاقتصادي بعد التغيير لم تكُن على قَدْر العدد المُبتَغَى لسَدِّ الحاجة التي انْبَسَطَت واسِعَةً أمام الحركة مع التمكين في الدولة. فرغم توفُّر عُضو مجلس الثورة المُلتَزِم في رئاسة اللجنة الاقتصاديَّة، وعضويَة نحو من سبعين عضواً في المجلس الاقتصادي الخاص، وقد اتسع إطاراً شاملاً جمع الا ـ لين التُجَّار والإد ريين في المؤسَّسات الاقتصاديَّة العامة والخاصة والمصارف، ثم التنفيذيين في أجهزة الدولة والأكاديميين من الجامعات الذين دخل ثمانية منهم إلى المجلس لأوّل مـ ة في إطار يجمعهم مع أولئك، فوالوا

اجتماعاتهم منتظمة تَتَكَرَّر غَالِبَ الأحيان مرَّتين كل أسبوع، وتصل قراراتهم إلى اللجنة الاقتصاديَّة عَبْرَ رئيسها، ثم تَصْدُر رسميَّة عبرها. وإذ ضمَّت اللجنة نفسها نحواً من سبعة عشر وزيراً اشتملوا حتى وزير الخارجيَّة ووزير الصحَّة، مثَّلت إطاراً آخَرَ واسِعاً لمُجابهة مشكلات الاقتصاد، وحازَت على غَالِب صلاحيَّات مجلس الوزراء ما عدا إجازة الموازنة العامَّة حتى تضمن الثورة تمام سيطرتها على المجال الاقتصادي الدقيق لحظة الميلاد.

أما وزير الماليَّة نفسه، فقد كان مهنياً لا علاقة له بالحركة الإسلاميَّة الخاصة شأن غالب أعضاء الوزارة الأولى، لكنه كان موصولاً بالاقتصاد إذ شغل طويلاً منصب وكيل وزارة التخطيط، واتصل من ثَمَّ بمجال علاقات تلك الوزارة مع المؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة، خاصَّة صندوق النقد الدولي، فجاءت حزمة سياساته الأولى لإصلاح الاقتصاد مُوَافِيَة لرغبات تلك الجهات النافذة في الاقتصاد العالمي، ورغم أن غالب أعضاء المجلس الاقتصادي تلقوا آراء الوزير بمَواقِف تتراوَحُ بين التحفُّظ والرفض التام، إلاَّ أن غالبها اعتُمِد في المرحلة التالية التي غادر فيها الوزارة بأسبابٍ من ذلك التبايُن، خاصَّة بعض توصيَّات المؤتمر الاقتصادي الذي استَعرَضَ فيه الوزير جُملة تلك الآراء وعرضها للنقاش والمُداوَلَة[1].

وإذ لم تُزوِّد الحركة الإسلاميَّة برامج الثورة ببرنامج اقتصادي يَحْسِمُ تلك الرُؤى والتوجُهَات، شَرَعَ المجلس الاقتصادي في تبنِّي رؤية عامَّة ساعَدَت بعد استقرار الأوضاع في اعتماد برنامج التحرير الاقتصادي، ولكن إذ ظلَّ المجلس يَبسِطُ رُؤاه وقراراته وتَصْدُرُ نافذةً من اللجنة الاقتصاديَّة، ثُمَّ يواليها بالمُراجعة في اجتماعاته المُتَّصِلَة، أوقَعَ مِحْوَرٌ آخر في الثورة خارج أطُر الاقتصاد عُقوباتٍ بالغة العُنف تخص سياسة التعامُل بالنقد الأجنبي، حيث نُفِّذ حُكمُ الإعدام عَبرَ محاكم عسكريَّة على ثلاثة من المواطنين، اتهموا في تلك النيابات بالحيازة ثم بالتهريب للنقد الأجنبي. ورغم أن المسؤولين الأمنيين الكِبَار الذين كانوا وراء القرار لا علاقة لهم بالاقتصاد وسياسات النقد الأجنبي، إلاَّ أن هَمَّهُم كان مُنصَباً بتثبيت مبدأ آخَر قَريبٌ من نُفُوسِهِم المُتعَلِّقة بالقُوَّة، هو "هيبة الثورة"، وقد بَدَت بعد فترة قصيرة حبلاً قاصِرُ النَظَر ريثما تبدَّلت السياسات الاقتصاديَّة لتَهِز "هَيْبَة الثورة" وتطبعُ حِكمَة الحركة الإسلاميَّة الاقتصاديَّة بالاضطراب.

قريبٌ من ذلك توجُّهَات ولاية الخرطوم لأوَّل عهد الثورة نحو الأسواق، والتي رسخت فيها الفوضى مُنذُ وقتٍ ليس بالقصير قبل الثورة، كما توطَّدت في معاملات النقد الأجنبي، فحاولت الولاية وضع الأسعار حتى على السلع المُتبادَلة عبر المواسم والأسواق

(١) كان أول وزير مالية في عهد الإنقاذ هو د. سيد علي زكي.

شأن الخُضروات، ثُم الصَّدْع كذلك بشعاراتٍ بالغة العُنف تَستَصْحِبُ الوجه الحاسِم للثورة وقد بدَّلت كل شيء بالانقلاب، ولكن السوق ارتدَّ عَصِيّاً على كُل ذلك ريثما حرَّرته السياسات الاقتصاديَّة كما حرَّرَت أسعار الصرف للنقد الأجنبي.

أخيراً القرار الاقتصادي الأهم "تبديل العملة" في إطار خُطَّة وإجراءات شبه عسكريَّة بالغة الصرامة والكتمان، ولكنها عند تطبيقها وَضَعَت الثورة كُلِّها على حافَّة الخَطَر من ردِّ فعلٍ شعبي مُضاد بسبب حَبْس الأموال بعد وعدٍ بسُرعَة صرفها، ذلك كله دون عائد حاسم جَمَّ الفائدة من القرار فلم يُصْلح كُتلة النقد ويُحَرِّكها كما كان يُنتظَر وذلك موضوعٌ نعود إليه.

وَاقِع الأمر واجَهَت ثورة الإنقاذ مع فجرها أوضاعٌ اقتصاديَّة بالغة التعقيد، فقد توقَّف أغلب العَوْن الأجنبي الذي كانت تَدفَعُ به المؤسَّسات الدوليَّة منذ أشهرٍ قبل سُقوط الحُكم الحزبي بالانقلاب بسبب تراكُم الديون. ثم الجفاف الذي أعقب عام الفيضان بما لم تَشهَدْه البلاد منذ عام المجاعة الأسوأ في ١٩٨٤م. وإذ بدا وزير الماليَّة مُوافِقاً على مُقترحات صندوق النقد بتعويم الجنيه، اقترح المجلس الاقتصادي الخاص اللجوء إلى نادي باريس الذي يُراقِبُ برامج الصندوق في الحلول التوفيقيَّة التي تصل إليها الدُوَل، فقد استَشعَرَت الثورة حاجتها إلى تخفيف التوتُّر مع العالم ريثما ينفك الخِنَاق وتمتد جُذور استقرارها السياسي.

كان هدف السياسة الاقتصاديَّة لأوَّل الأمر هو تجنيب مُهَدِّدات المجاعة بعد أن لاحَت أشباح الحِصَار السياسي، ومن ثمَّ فقد اتجه أكبر الهَمِّ لإنجاح الموسم الزراعي المطري والمروي، وإذ أنَّ غالب عائدات المواسم السابقة كانت مُتَدنِّية فقد احتاجت الثورة لدفع مادي ومعنوي يحرِّك الطاقات المُعطَّلة نحو الزراعة، فارتفع عموماً شعار "نأكُل مِمَّا نَزْرَع" موصولا بروح الثورة التي استشعرت استقلالا وعِزَّة، وقد أدركت بحسِّها الشعبي نُذُر الحصار على مشروعها بما حَمَل من مغازٍ ودلالات حضاريَّة طفِقَت تتكشَّف يوماً بعد يوم وتستدعي العداء بذات الوتيرة.

كانت الطاقة "البترول" هي أكبر التحدِّي، كما هي أكبر بندٍ في موازنة الدعم الحُكومي، وإذ انقطعت مُدُودُ النِفْط الخارجيَّة لم يُسعِف الثورة إلى تنفيذ برنامجها الاقتصادي الأوَّل إلاّ الدعم السخي الذي توالى من ليبيا عبر ١٦ شحنة[٢]، ثم ما تلاها من اعتماد مُقرَّرات سياسة التحرير والبرنامج الاقتصادي الذي فتح استيراده من الموارد

(٢) في المقابل أعطيت ليبيا أراضي حديقة الحيوان بالخرطوم، والتي شيِّدت عليها ما يُعرفُ اليوم بـ"برج الفاتح".

الخاصة. فسِوَى العون الليبي المُنقِذ لم يُسعِف الموسم الأوَّل من الدعم إلاَّ قرضٌ ماليزي وآخرٌ من مصرفٍ إسلامي عالمي، ثم السياسة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي واللجنة الاقتصاديَّة لتمويل الزراعة، مما استدعى مراجعة أخرى لسياسة الضرائب والجمارك والزكاة، ثم مُدخَلات الصادر التي تراوحت يومئذٍ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار في العام، وأخيراً تحويلات المغتربين التي تضاعَفَت متجاوبةً مع نداء الثورة الاقتصادي.

استهدف البرنامج الزراعي الأوَّل زراعة مليون فدَّان من القمح أغلبها في أراضي مشروع الجزيرة التي كانت محتكرة لزراعة المحصول النقدي الرئيس "القطن" كما امتدَّت الفكرة إلى مساحات الزراعة المرويَّة نحو الشمال والشمال الأقصى، ونحو مناطق الزراعة المطرية في الشرق والجنوب الشرقي. ورغم أن اتحاد مزارعي الجزيرة كان في إضرابٍ مفتوح استمرَّ إلى ساعة إعلان الثورة، لكن البرنامج الإنقاذي الأوَّل سُرعان ما استجاب لمطالبهم بعد مداولاتٍ مع محافظ المصرف المركزي، وقد آل المنصب إلى اقتصادي من صف الحركة الأول، فوجَّه موارده فوراً إلى فتح القنوات المغلقة في المشروع واستيراد المبيدات.

ألهَمَت بركات الشُورى المتَّصلة في الأطُر الاقتصاديَّة البرنامج الإسعافي الزراعي نجاحاً تجلَّى في الإنتاج وعائده، إذ تضاعفت حصة إنتاج الفدان في غالب المناطق حتى التي لم تَعْهَدَ زراعة القمح، لكنه كذلك أظهر معرفة وعلماً أعان على صواب التخطيط والتنفيذ، إذ تناصَرَت الخبرات والمعارف ورتَّبت الخُطُوات على بصيرةٍ نحو النجاح. فمهما تكن الآراء والمقترحات لدى المداولة متباينة، خاصة عند التصدِّي لمناقشة النقلات ذات الطبيعة الجذريَّة شأن تحويل أراضي زراعة القطن في المشروع لتكون منتجة للقمح، ورغم ما أظهرت المآلات من عيوب في تمام صواب القرار، فقد أجْدَت المؤسَّسية في التخطيط المُفضي إلى النجاح والذي يحاصر الأخطاء ويقلِّل المخاطر، فقد حرَّكت اقتصاداً بلا موارد تقريباً، كما عالجت فاتورة البترول، واستدركت الخَلَل في قطاعي الزراعة المطري والمروي وفي قطاع النقل، كما دعت إلى دعم الإنتاج الدوائي وقابلت استيراده، لا سيَّما الأدوية الضروريَّة دَيْناً بلا اعتماد، وغطَّت فروق سعر الصرف من خارج الموازنة بدعمٍ من رئاسة الجمهوريَّة تُوظِّف علاقاتها الداخليَّة والخارجيَّة.

كذلك بدأ المجلس الاقتصادي دراسة لتأسيس قاعدة للمعلومات الأساسيَّة للاقتصاد خاصة موارد الخزينة العامة في الضرائب والجمارك، ثم في تأمُّل مشكلات المؤسَّسات العامة وتضخُّم جهاز الدولة بالعاملين، وموضوعات دعم السِلَع الأساسيَّة ثم الصنْاعة وطاقاتها المُعطَّلة وحجم الصادر، وتبلورت من كل ذلك ملامح الرؤية العامة التي كانت تُقَدِّر الحركة أنها الافضل لإدارة الاقتصاد، والتي حُمِلت فيما بعد للمؤتمر الاقتصادي وتجلَّت في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

قرارٌ آخر مهم لأوّل الإنقاذ الاقتصادي اتُّخِذَ خارج أطُر الشُورى الخاصة "المجلس الاقتصادي" وخارج اللجنة الاقتصاديّة لمجلس قيادة الثورة، إذ تصوّب جهدها نحو الاقتصاد الحقيقي الذي يمثل الإنتاج أهم محاوره، أما القرار الثاني فاتّخَذَ سُبُل المعالجة الإداريَّة للاقتصاد بتبديل العُملة نحو منتصف العام الثاني للثورة في مايو (أيار) ١٩٩١م، وإذ أن نجاح مقاصد القرار الاقتصادي الإداري لا تكتمل إلا باعتماد تمام السِرِّية فقد تولى محافظ المصرف المركزي تنسيق الشُورى والعمل في الأطر العُليا الضيِّقة ريثما اكتمل بنجاح طَوْرُها الأوَّلي الذي طَبَعَ العملة الجديدة وأوصلها إلى خزانة المصارف، باسطاً مُهلَة أسبوع يخرج بعدها كل نقدٍ لم يتبدّل لا يحمل أية قيمة.

وإذ حُشِدَت البلاد كلها ساعة إعلان القرار، لا سيَّما أجهزة الأمن والشرطة ومؤسّسات الاقتصاد خاصّة المصارف، وانبسطت نوافذ استقبال العملاء (نحو ١٠٠٠ نقطة تبديل) وتحقّقت أهم المقاصد بمعرفة توزيع السيولة وإدخال غالبها إلى القنوات المصرفيّة بما عادل ثلث موازنة الدولة ولجَمَ قليلاً جُنوح التضخُم، ثم إلحاق نقاط التبديل بحاميات الجيش في الجنوب مما أخرج بعض تجار الحركة الشعبيَّة خارج دائرة الفعل الاقتصادي، رغم كل ذلك، إلا أن التباطؤ في صرف المُقابل النقدي الجديد للأموال المودعة، لا سيَّما وقد وافى ختام الموسم الزراعي نحو الحصاد، أظهر مخادعة لا ضرورة لها أزَّمت الوضع السياسي بعد الجمود الاقتصادي ولم تنفك تماماً إلا نحو ختام الشهر، وخلّفت مباشرة ثقةً مُهتَزّة عند الشعب في المعاملات المصرفيَّة، وهو الأمر الذي كانت تسعى العمميَّة إلى عكسه سلوكاً اقتصادياً عاماً يُودِع كل الأموال لدى المصارف كما هو الشأن في عالم الاقتصاد الحديث.

*****

شَهِدَت الإنقاذ في عامها الأوّل كذلك الدعوة لمؤتمر الحِوار حول قضايا الاقتصاد بعد الحِوار حول قضايا السلام، ورغم أن الصباح الذي شهد جلسة افتتاح المؤتمر قد تأكّدت فيه أنباء سقوط مدينة الكُرمُك في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، إلا أن أعضاء المؤتمر الذي بُسِطَت لهُم الدعوات من اللجنة الاقتصاديَّة لمجلس الثورة قد استجاب سوادُهُم الأعظم بما يمثِّل أكثر محفَل دعت إليه الثورة (٧٥٠ عضواً)، شملوا غالب مذاهب السياسة ومدارس الاقتصاد وجاءت عضويَّة الحركة الإسلاميّة لا تكاد تزيد على عُشر المُشاركين لكن تولّى بعضٌ منهم رئاسة اللجان الأهم في المؤتمر[٣] (د. إبراهيم عبيد الله رئيس السياسات والموجهات وأحمد

---

[٣] شاركت في المؤتمر لأول مرة تحت مظلة الدعوة عبر وسائل الإعلام وشملت كل المستويات بدءاً بالجهوية حتى أنني دعوت بعض المحبين والأصدقاء هندي، والقس عبد الرحيم عباس الذي ما زال في نيل

التجاني صالح رئيس لجنة الأمن الغذائي ثم بدالدين طه).

شأن مؤتمرات الحوار الإنقاذيَّة كافَّة، انعقد مؤتمر الحِوارُ الاقتصادي بغير أوراقٍ مُسبَقَة الإعداد يترك أمرها كله للجان (التي بلغت ثمانٍ أساسية وستٍ فرعية). أما خطاب رئيس الثورة فقد حَمَّلَ غالب أفكار وزير الماليَّة في ضرورة مراجعة دعم السلع الأساسيَّة وتضخم جهاز الدولة ومؤسَّسات القطاع العام، وأشار إلى أن ذلك كله يضع عِبئاً لا يطيقه اقتصاد السودان، كما حَمَّل خطاب رئيس اللجنة الاقتصاديَّة ملامح الرؤية الكليّة التي ظلَّت تتبلور في المجلس الاقتصادي الخاص، لا سيَّما ضرورة النهضة بالإنتاج اعتماداً على الذات والأمن الغذائي والزراعة وتشجيع الاستثمار والإصلاح الإداري، ثم علاقة السودان الخارجيَّة وأثرها البالغ على الاقتصاد.

وإذ حَمَّل خطاب وزير الماليَّة ما رأى فيه المؤتمرون تعبيراً مفصَّلاً عن سياسة المؤسَّسات الدولية (صندوق النقد الدولي)، فقد فتح الأبواب للحِوَار الأهم بين رُؤى بدا فيها واضحاً نفوذ الفلسفة الاشتراكيَّة القوي وما ظلَّت توالِيه من أثرٍ رغم ملامح بَوَارِها السياسي في العالم يومئذٍ، وبين ما طرحه الإسلاميون من التحرير الاقتصادي المُتدَرِّج الذي يُراعي أصول الخلاف بين المذهب الرأسمالي الذي يجعل الربح والمنفعة غايته وبين الاقتصاد الإسلامي الذي يجعل المال كله لله، لكن واجب الاستخلاف الذي أباح الحريَّة والمنافسة والملكية الخاصة جعل رعاية مصلحة المجتمع وحمايته من الفساد مقدَّماً على محض حريَّة الفرد والاستمتاع بماله.

لكن المؤتمر تصدَّى لمُشكلات اقتصادٍ قائم تلتمِس حكومته النُصح فيما تُشرِّع من سياسات وقرارات، فمهما أبدى المُؤتمرون تحفُّظهم على الوصفات الخارجيَّة فإن حاجة الفقراء للكفاية فوق الكفاف وحاجة الخدمات إلى الدعم بَدَت الأقرب إلى توصيَّاتهم، ثم مقترحات التطبيق التدريجي للتخلُّص من دعم السلع أو استخصاص المؤسَّسات العامة أو تعويم الجنيه نحو صِيَغٍ أقرب إلى واقع السودان، وغير ذلك مما تجلَّى لاحقاً في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

نحو العام الثالث للثورة، تبلورت رُؤية وخُطَّة لتمام الإنقاذ الاقتصادي بعد استمرار المداولات الخاصة، والتي اتسعت بعد أيلولة وزارة الماليَّة إلى أحد المُخضرمين في الاقتصاد والمصارف الإسلاميَّة خاصة من جيل الروَّاد في الحركة الإسلاميَّة، تولَّى بنفسه قيادة جوهر

=المؤتمر بعدة أشهر، وواحد فقط من الحزب الشيوعي، هو الأستاذ أبوزيد محمد صالح وزير الخدمة العامة (محمد الشيخ حسين: مرفأ الذاكرة السودانية - ص ٢٠١) كما ألحقت أسماء مهمة لاقتصاديين إسلاميين لم تشملهم القائمة الأولى مثل احمد إبراهيم الترابي.

مضمون البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي الموسوم بسياسة التحرير الاقتصادي[٤].

وإذ أن كثيراً من تفاصيل البرنامج الذي طرحه الوزير الجديد قُدِّم من قِبَل سابقه في أطُر اللجنة الاقتصاديَّة وفي مؤتمر الحوار الاقتصادي، فقد تصدَّى له الكثيرون بالرفض لا سيَّما من صف الحركة الإسلاميَّة، فقد استدعى الوزير الجديد خبرته التي لا تُضاهَى في أطر الحركة الاقتصاديَّة ومنطقه القوي، ومعرفته بالإعلام وبراعته في الدفاع عن البرنامج الذي أضحى سياسةً رسميةً لاقتصاد البلاد في ٣ فبراير (شباط) ١٩٩٢م بإجازته من مجلس الوزراء.

ورغم ارتفاع بعض الأصوات بالاعتراضات فور الشُروع في تنزيل الخُطُوات الجذريَّة للتحرير الاقتصادي داخل المجلس الاقتصادي الخاص، فقد أسعف الوزير توالي الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مع خطواته ورئيس الجمهوريَّة ورئيس اللجنة الاقتصادية ولفيفٌ من الاقتصاديين في صف الحركة، وكثير من الأعماليين التُجَّار، رغم معارضة خفيَّة من نائب الأمين العام ظلَّت تُعمِل أساليبها التي أضحت تقليديَّة، حيث تولَّى عضو مجلس الثورة الأصغر التعبير عن ذلك مستشهداً بـ"عساكره" الذين يجهدون في الحصول على "كيلة العيش"، ثم الهجوم على الوزير في المجلس الوطني الانتقالي الذي تولَّته وجوه الحركة الأقرب إلى نائب الأمين العام، وتصدَّى لهم اقتصاديون مرموقون من عضويَّة المجلس يدفعون عن الوزير، كانوا الأقرب إلى نهج الأمين العام، ثم مع تطوُّر وقع سياسة التحرير على الفئات الأضعف اقتصادياً، ارتفع صوت رئيس اتحاد نقابات العمال[٥].

والحق أن سياسة التحرير الاقتصادي كانت تحوُّلاً جذرياً في المسار الاقتصادي لدولة السودان منذ الاستقلال، وكانت تحتاج إلى جسارة وخبرة كالتي تمتع بها وزير الماليَّة، ولكنها مهما بَدَت أقرب إلى الاقتصاد الطبيعي الذي ينعتق بغير ضوابط كثيفة، ويَدَعُ للسوق موازنة الأسعار بالعرض والطلب، فقد استدعت أُسُساً وقِيَماً وضوابط أخرى تستجيب للتأصيل الإسلامي الذي كانت تَنشُدَه كل برامج الثورة، وهو ما استدركه برنامج التحرير بتأسيس صناديق التكافُل والطلاَّب وتطوير قاعدة الزكاة لتغدو عنصر استقرار في الموازنة العامة وفي اقتصاد المجتمع. ولكن البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي تَنَزَّل على مجتمعٍ واهٍ بناؤه الاقتصادي، ظلَّ يستهلك ضعف ما يُنتج لمدىً طويل من السنوات وهو يتطلَّع في تنفيذ خطواته الجِذريَّة التي بدأت مع البرنامج لعون المؤسَّسات العالميَّة التي امتثل لوصفاتها وينتظر وعودها، وهي وعودٌ أثبتت التجربة أنها لا تتحقَّق، لا سيَّما في ظل نظامٍ توالت الأيام تكشف

---

(٤) تولَّى وزارة المالية الأستاذ عبدالرحيم حمدي خلفاً للدكتور سيد ركي علي.

(٥) دعا د. إبراهيم عبيد حاج إلى تكوين "قوى" مقاومة سياسات عبدالرحيم حمدي كما تصدى للوزير في المجلس الوطني الانتقالي بدر الدين طه ودافع عنه د. أحمد إبراهيم الترابي وبدر الدين سليمان. أما تاج السر عابدون رئيس اتحاد عمال السودان فقد أشار إلى أن الوزير يستغل غياب الحرية لينفذ سياساته دون انتقاد ولا يعترض عليه سوى العمال.

عن توجُّهِهِ الحضاري الجديد الذي لا يرضاهُ الصندوق وأولياؤه الداعمين الكبار.

حَوَت الديباجة الضافية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي كذلك فكراً اقتصاديا شديد الأصالة كان يحتاج لطاقة التعبئة المُستدامة شأن كل برامج الثورة ذات الطبيعة الجذريَّة وهو ما اجتهد فيه الوزير كذلك بحِسِّه الإعلامي، لكنه كان يحتاج لاجتهاد الحركة الإسلاميَّة كلها وتجاوُب المجتمع، فقد دعا البرنامج إلى تكثيف الاستثمار الزراعي لمقابلة الاكتفاء الذاتي وتمام الأمن من الجوع، ثم تبديلٌ هَيْكَلِي للاقتصاد يستخدم موارد جديدة ويُشجِّع مساهمات القطاع الخاص، ويلغي احتكار الدولة لمجالات الاستثمار كافة، ويتخلَّص من بعض المؤسَّسات والشركات العامة، ويدعو لإصلاح جذري في هياكل المصارف. ثم هو ينفتح اقتصادياً يُحرِّر الأسعار ويُرسِي قواعد اقتصاد السُوق، ويزيل عقبات الإدارة والقانون عن نشاط الاستثمار.

كما يتوسَّع البرنامج في جباية الزكاة ويلتزم بإزالة عجز الموازنة مع ختام سنوات البرنامج، ويُرَشِّد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص ولا يموِّل بالعجز ويُطبِّق سعرين للنفط والسكر حمايةً للفئات الضعيفة، ويُرشِّد الصرف على الفصل الأوَّل الذي يشمل مخصَّصات العاملين في المركز والولايات، يُشجِّع المعاش الاختياري ويُؤهِّل فائض العمالة لعملٍ جديد مفيد، ويُعِدُ دراسةً عاجلةً تُصلِحُ النظام الضرائبي وتحقِّق العدالة وتَدْفَعُ التنمية.

كما حدَّدت وثيقة البرنامج وسائلها في التركيز أساساً على التنمية الزراعيَّة وتحرير الصادر ودعمه، وتوفير موارد حقيقية من المصادر الداخليَّة والخارجيَّة، وإلغاء احتكار الدولة في الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق داخلياً وخارجياً وفي مجال الخدمات، ولا يستثني ذلك سِوى قطاع البترول تنقيباً وإنتاجاً، وذلك ببيع المؤسَّسات الخاسرة والمُتعثِّرة أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، ثم إصلاح القوانين الاقتصاديَّة مثل الضرائب والجمارك والعمل والأسعار لتواكب التوجه نحو الإنتاج والتنمية، وإجراء تعديلات أساسيَّة في هياكل وأُسُس التمويل المصرفي، وتحرير أسعار التصدير والتدرُّج في تحرير أسعار السِلَع والخدمات وتثبيت السلع الأساسيَّة.

وأخيراً تطبيق نظام واسِع للتكافُل الاجتماعي يُمكِّن محدودي الدخل من مقابلة التضخُم بارتفاع الأسعار الذي سيُصاحِب بالضرورة خُطُوات التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد، وإلغاء الصيغ الرَبَوِيَّة من المُعاملات كافَّة، واعتماد صيغ القرض الحَسَن ومراجعة نظام المعاشات لينسجم مع إلغاء نظام الفائدة.

جاء تطبيق البرنامج قوي الوَقْع لأوَّل الأمر على الاقتصاد التقليدي الراكِد منذ

عُقودٍ، وتجلَّت فوراً آثاره المُتوقَّعة في رفع الأسعار والتضخُّم، ولكنه حرَّك الاقتصاد في مناخ محدود الموارد مهما لجأت للتمويل بالعجز ترجوه مؤقتاً ريثما يمضي البرنامج وتستقر أحوال الاقتصاد. وإذ فُتِحَت الموارد الخاصَّة لاستيراد البترول، تخلَّصت الخزينة العامة من العبء الأكبر وفُتِحَت الحدود مع ثمانِ دُوَلٍ بغير قيود على حركة السِلَع والنقد تشجيعاً للاستثمار، فانفكَّت البلاد فوراً من الحصار الذي كان خانقاً، وانتهت ظواهر النُدرَة الحادَّة وتلاشت صُفوفها التي كانت تَمتَدُّ في المُدُن تنتظر نصيبها من البترول أو الخبز، ولو ارتفع سِعْرُها عالياً على الفئات الأضعف الأغلب تنتظر المُعالجات الأخرى، وباستثناء الدواء الذي دُعِمَ بشكلٍ ملموس، طَفِقَت السِلَع كلها تتحرَّر إلاَّ من توازُن العرض والطلب في الأسواق.

جاء استحداث الصناديق الاجتماعيَّة فورياً مع سياسة التحرير استشعاراً للحاجة المُلِحَّة إلى التوازُن الذي يحفظ الفئات الاجتماعيَّة الضعيفة، والتي تضرَّرت من عقابيل الاقتصاد الحُر، وتوالت عليها الضُغوط تُدْنيها من الكفاف وتُباعدُها عن الكفاية حداً أدنى في المجتمع المُسلِم المُتكافِل، فتأسَّس صندوق دعم الطلاَّب لا سيَّما بعد توسُّع الجامعات وحاجة الطلاَّب الفقراء إلى السَكن والإعاشة، ثم صندوق التكافُل لدعم الموظفين ذوي الدخل المحدود بعد أن قصُرت أجورهم عن مقابلة ارتفاع السِلَع حتى الضروريَّة، وشمل نقابات العمال والموظفين.

كما تجدَّد وفقا لذات القرار أداء الصناديق السابقة القائمة منذ الاستقلال وبعده، شأن صندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي، بتجديد سياساتها وتفعيل أدائها، وطُبِّق لأوَّل مرَّة نظام العون العيني مواد دون النقد، فمُنِحَ العمال جوالات ذرة "جوالين لكل عامل" كما رُوعيت سرعة التوزيع وحجازته، فبُسِطَت المواد عبر مكاتب الصناديق في كل ولايات السودان.

أما الزكاة التي ظل المجتمع يؤدِّيها فريضة دين ولو أفذاذاً لا يبلغون بها وُلاة الأمر، فقد استُعيدت للدولة بقانون الزكاة لعام ١٩٨٤م، ثم تجدَّدت بالقانون الذي أصدرته الإنقاذ في العام ١٩٩٠م، بعد أن فَصَلَها عن الضرائب بديوانٍ مُستَقِل، مُستَدرِكاً على أخطاء التجربة السابقة في عهد مايو التي ألغت كل الضرائب دونها. ورغم أنها تطوَّرت مع تأسيس الديوان فتضاعفت جبايتها أضعافاً كثيرة (٢٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠م – ٧٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧م) فإن زكاة الزراعة تأتي في الصدارة، تتدنَّى دونها بكثير زكاة الأنعام رغم الثروة الحيوانية الضخمة في بلاد السودان، لكن إذ لم يتعبَّأ القطاع الأكثر استنارة وتعليماً ينصُرُ البرنامج الاقتصادي للدولة الإسلاميَّة كما ينبغي، ظلَّ قطاع الرُعاة وأصحاب الأنعام لا يستجيب تماماً

لدعوة الزكاة، ولو ديناً فرض عين، ثم قد تضطرب عليهم مواقع الجباية تداخُلاً بين الولايات، كما لم يَتَعَهَّدَهُم الصندوق نفسه بالرعاية ينشر تعاليم الإسلام ويُنَمِّي مجتمعاتهم البدويَّة، أو يُمَلِّك فقرائهم أصول أنعام الزكاة، لا سيَّما الذين وقع عليهم الجفاف فبدَّد ثرواتهم. لكن ديوان الزكاة تطوَّر قليلاً بفقه مصارف الزكاة وتطبيقاته العمليَّة بتحديد الفقراء أصحاب الحاجات، ثم المصارف الدعوية ومصرف العاملين عليها. وقد كان التعويل أن يتقدَّم أكثر في حساب الزكاة عنصراً لاستقرار الموازنة العامة بما لها من موارد ثابتة، ثم بتمليك الفقراء وسائل الإنتاج لإخراجهم التام من دائرة الفقر كما هو اتجاه العالم اليوم عبر المنظمات الطوعيَّة التي توظِّف الصدقات العالميَّة في مشروعات النازح المنتج واللاجئ المنتج، كذلك حتى خارج بلاده. وأخيراً رعاية اليتامى والمُشرَّدين ودعم العلاج والدواء وتثبيت ذلك في نظم الديوان وسياساته مما يستدعي اجتهاداً مثابراً، ظلَّ فِقْهُ الزكاة ونُظُمِهَا بعيدة عنه فتخلَّفت عن موافاة البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

*****

لكن وزير الماليَّة ورائد التحرير الاقتصادي ظلَّ قليلُ التعويل على الحريَّة السياسيَّة وحريَّة الإعلام والصحافة لتمام نجاح برامجه واستقرار نظمه وسياساته، مستشهداً بدول النهضة الآسيويَّة وغيرها من تجارب العالم التي أصابت نجاحاً اقتصادياً مُقَدَّراً مع شدَّة الضوابط على الحريات السياسية الليبراليَّة.

وإذ غابت الحريَّة التي تنتقد سياسة التحرير في المنابر العامة أو تنصحها تبتغي الإصلاح، أتاحت مناخات الظلام والكتمان أن يتحرَّك اقتصاد الشُمول والفوضى يهزم أصول السياسة المعتمدة الرسميَّة من أعلى أجهزة الدولة، تُلزِمُ المجتمع ولكنها لا تُلزِمُ الأجهزة التي أضحَت نافذة مُتَنَفِّذة ولا تردع الرموز التي أضحَت لا يمنع تجاوزها مانع. فسُرعان ما انتشرت الشركات الحكوميَّة المُقَنَّعة تتناسل من كل مرافق الدولة، لا سيَّما أجهزة الأمن والضبط والقوَّة، تستوردُ سِلعاً معفيَّة من الجمارك والضرائب، تماثلها شركات تابعة للولايات التي تضاعفت بعد تطبيق الحُكم الاتحادي، ثم تجارٌ وأعماليون ينشطون لخاص أعمالهم، يستغلُّون راسخ صِلاتهم بأطُر الدولة والحركة ولا يَعْدَمُون حِيَلاً تحمي مستورداتهم من ذات التكاليف (ضرائب وجمارك) ومالها الواجب سداده للدولة والمجتمع، فأُضيرَت سياسة التحرير من قريبٍ باختلاف أسعار السِلَع وأصيبت في مقتل. وإذ احتجَّ المجلس الاقتصادي على تكاثُر الشركات العامَّة وما حملته من مخاطر السياسات المتناقضة contradicting policies على الاقتصاد، بدأ ضيق الرموز الغلب بأطُر

الشُورى المؤسَّسية التي بقيت آخر معقل للكلام الحُر والنقد الباني، فتولّى نائب الأمين العام بنفسه تحرير أسماء المدعوّين إلى القطاع يتباينون مختلفين في الأسماء والآراء كل اجتماع، فغابت المؤسَّسية عن القطاع الاقتصادي وغَدَت شُورى بدويَّة بغير قرارٍ مُلزِم.

ثم ظهرت الأسماء الأمنيَّة والعسكريَّة ترأس مجالس الإدارات للشركات التجاريَّة، تُكمِلُ تحالُف خيوط القوَّة والمال الماضي سُنَّة في التاريخ، سارت بين الشُموليات الديكتاتوريَّة بغير استثناء، يُمهِّد كل ذلك لظهور تِنِّين الشركات الضخمة التي جُمِعَت لها الأموال من الجوَار القريب، ومن مراكز بعيدة يستغل علاقات الحركة الإسلاميَّة ويُوظِّف اسمها، تقوم عليها كذلك الأطُر الموصولة بدوائر القهر والقوَّة دون علم بالاقتصاد أو خبرة بنُظُمِه الدقيقة وآفاقه الرحبة، ثم بغير محاسبة وإعلام حُر. وأخيراً تدفَّقت الرساميل الضخمة العابرة للحدود تحمل شبهات الاختراق، ولا يُعينُ عليها أمنٌ اقتصادي متقدِّم بالمعلومة الدقيقة.

وإذ بَرَزَت المؤسَّسات الاقتصاديَّة نموذجاً صارخاً لتناقُض المواقف والآراء والقرارات والسياسات والأمزجة بين أعضاء الحركة الإسلاميَّة المتولِّين مناصبها العُليا، خاصة الوزراء ومُدراء المؤسَّسات التابعة لهُم، دعت عناصر من المجلس الاقتصادي لتعيين لجنة عُليا مستقلَّة من المكتب القيادي تتولَّى المُحاسبة والفصل في القضايا محل الخلاف والتنازع، إلاّ أن ذلك المُقترح لم يشخص أبداً نفذاً رغم تطوُّر المُشكلات وتوانيها، وفي مؤسّسات شديدة الأهمية. ثم تدخلات قطاع الفئات المُستمرَّة في التعيين للمؤسَّسات الاقتصاديّة دون أدنى تطبيق لمعايير الاختيار العلمي الدقيق، يضع في أغلب الأحيان شخصاً غير مُناسِب في مكان لا يُناسِبه، يستشعر محدودية طاقته ولكن يأبى النُصح والعون، ويستسلم أحياناً لعناصر الخدمة المدنيَّة التي يجدها لدى قُدومِه للمؤسَّسة فتستوعبه بما لها من خبرة في الاستيعاب، رغم مقترح آخر قدَّمه المجلس الاقتصادي أيضاً أن تقوم حول القادمين إلى الوظائف الاقتصاديَّة ومؤسَّساتها لجان النُصح والمساعدة، بل ظلَّ ثابتاً أن من يتولَّى الوظيفة تُحدِّد شخصيته مدى نجاحها أو اندفاعها للفشل، وأحيانا الكارثة كما أشرنا من قبل.

أخيراً التناقُض المُزمِن بين وزير الماليَّة ومحافظ المصرف المركزي مع موازنات الأجهزة العسكريَّة والأمنيَّة، خاصة القوَّات المُسلَّحة، إذ تضغط ظروف الحرب وطوارئ مُهَدِّدَاتها قيادة تلك المؤسَّسة التي هي في ذات الوقت قيادة الدولة، فيضغطون بدورهم على الوزير والمحافظ يبغون صرفاً مفتوحاً مهما تكن الموازنة لا تطيق. بل إن الصرف قد يعدو بنداً ثابتاً في حاجة الجيش لمُرتَّبات الأعداد المُتزايدة مِن دُفَعِ المُجنَّدين والخريجين الضبَّاط، فلا تغدو وزارة الدفاع أو جهاز الأمن مؤسَّسة في الدولة خاضعة لموازنتها، ولكن مؤسَّسات فوقيَّة تُلبّى طلباتها فورا، أو يُغادِر الوزير أو المحافظ منصبه مُعاضباً.

كما اتصلت بتلك الأجهزة أنماط الاعتمادات المفتوحة بمبالغ ضخمة من المصارف الحكوميَّة والخاصَّة لاستيراد احتياجاتها، تُعطَى للشركات التي تسلّل إليها المدنيون المُتعسكرون من أعضاء الحركة، الموصولون بذات الأجهزة وبالشركات التي توضع ديباجة تنسِبُها إلى الحركة أو إلى الثورة وبرامجها، يُمهِّدون الطريق كذلك لصُوَر السماسرة اليُقَّع الذي تكاثروا بعد تدفُّق النفط، لا يُشابهون صورة برجوازيَّة الحركة الأولى الواعدة، ولا يملكون مؤهِّلاتها وعلمها وخبرتها، بل لا يتحلُّون حتى بأخلاق البرجوازيَّة الصغيرة التي كانت عيباً ومنقصة من سيئات أولئك الأبرار.

*****

كان البترول هو المجال الثاني المُهِم منذ أوَّل استراتيجيَّة الحركة، كأنه يوازي كل كتلة الاقتصاد الباقية، وقد وُضِعَ إلى جانب الإعلام والاقتصاد في خُطَّة تأهيل عناصر الحركة المُتَجَدِّدة لعام ١٩٧٧م، فرغم أنه يقوم فرعاً للاقتصاد لكنه في حالة السودان يمثل شرطاً حتى لنهضته الزراعيَّة عبر أراضيه الشاسعة ولبقية البنيات الأساسيَّة اللازمة للتنمية.

إلا أنه منذ يوم الإنقاذ الأوَّل تعاطت معه قيادات الحركة في أرفع مستوياتها بالجديَّة الأتم إذ أن استهلاكه يمثل البند الأضخم في كل الموازنة والعبء الأشد إرهاقاً للاقتصاد. أما إنتاجه فيُقيم المُعادلة على وجهها لأيِّما تقدُّم منشود للاقتصاد إذ يوفر الحاجة المُلحَّة للنقد الأجنبي ويعفي عن استيراد الطاقة.

ورغم تباعُد العهد عن آخر جُهود التنقيب عن البترول في السودان منذ توقُّف شركة شيفرون الأمريكيَّة صاحبة الامتياز عن العمل بعد حادثة "رِبْكُونا" في فبراير (شباط) ١٩٨٤م، فقد تَيَسَّر للحركة الإسلاميَّة أن توفِّر للطاقة وزيراً خبيراً في مجال التنقيب سُرعان ما أكمل طاقمه البشري ذا الكفاءة العالية للبحث عن أفضل السُبُل وأسرعها لاستئناف العمل في حُقُول السودان المعطَّلة، فقد حاولت الحكومة الانتقاليَّة كما حاولت حكومة السيد الصادق المهدي، ثم بدأت حكومة الإنقاذ اتصالات مُبكِّرة ولكن شركة شيفرون لم ترُد على كل تلك المحاولات، رغم أن الجميع واجه حُجَّتها القانونيَّة التي أوقفت بها العمل بعد أن بلغ مراحل متقدِّمة وأوشكت الحقول على الإنتاج وبدأ العمل في خط الأنابيب ومِصْفَاة كوستي[٦].

جمعت لجنة وزير الطاقة الخاصة بالبترول عدداً من المهندسين والقانونيين والإداريين بلغوا (١٩) خبيراً، ثم عدداً من السياسيين ظلوا يشهدون اجتماعات اللجنة، بمن فيهم

---

(٦) شغل المهندس عبدالمنعم خوجلي منصب أول وزير للطاقة في عهد الإنقاذ بعد سنوات من العمل في إدارة أبي طي في دائرة الكهرباء والمياه.

الرئيس ونائبه ونائب الأمين العام، إضافة إلى مشاركة الأمين العام نفسه في كثير منها. وإذ اتّصلت الاجتماعات على نحو يومي لمدة عام ونصف، سرعان ما تجاوزوا صعوبة البداية التي كانت تتوخّى أن يبلغ الجميع مستوىً من تملُّك المعلومات وهضمها والاتفاق على الأهداف، فانسجمت المجموعة وآلت رئاستها إلى خبير البترول الأهم من صف الحركة الإسلامية، تُكمل مداولاتها وقراراتها خارج الأطُر الرسميَّة ولكنها تجد طريقها بيُسر إلى القرار الرسمي كلّما اقتضى الأمر ذلك[٧].

بدأت اللجنة العمل على النقاط الرئيسية: عودة شيفرون هي الأفضل إذ أنها الأدرى بالمنطقة والأكثر تقدُّماً في العالم، أو ابحث عن شريكٍ ثالث يعمل بين شيفرون وحكومة السودان، وأخيراً إلغاء الاتفاقيَّة من جانب حكومة السودان والمواجهة في المحاكم الدوليَّة ملجأ غير مرغوب فيه إلا اضطراراً.

وإذ لوَّحت الحكومة بإلغاء الاتفاق حضرت شيفرون في يونيو (حزيران) ١٩٩١م إلى الخرطوم للاجتماع مع ممثلي حكومة السودان. ورغم أنه لم يكن متوقعاً من وفد شيفرون أن يستجيب لطلب العودة، خاصة بعد نُذُر التأزم في العلاقات الخارجيّة بين ثورة الإنقاذ والغرب، إلا أن الإعداد الجيد من قبَل الخُبراء للمفاوضات أوصل الرسالة المطلوبة حول جدّية النظام الجديد في السودان، فردّت شيفرون كما وعدت خلال شهرين موضِّحَة أنها تقبل التعامُل مع الطرف الثالث الذي تقترحه الحكومة السودانية.

وإذ أكد السودان مرَّة أخرى لشيفرون أنها خرجت من السودان بمزاعم المنع من العمل بالقوَّة القاهرة رغم أن معركة "رِبْكُونا" لم تزد على بضع دقائق، وأنها تعمل في "أنغولا" في ظروف أسوأ بكثير من السودان، فرغم الحراسة الكوبية فهي تتعرَّض للتفجيرات في كل يوم. طوَّرت شيفرون موقفها تطرح لأوَّل مرَّة صيغة البيع النهائي لحقوقها للطرف الثالث بدلاً عن الشراكة، وهو موقف بدا جيداً وفتح الطريق أمام اللجنة لإحكام الصفقة التي اكتملت في أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢م.

فور خروج شيفرون، بدأت الحكومة محاولاتٍ لتطوير حقول منطقة هجليج وبدأت بحقلي "شارف" و"أبي جابرة" رغم أن إنتاجهما لا يتجاوز الألف برميل، لكن الأهم الذي واجه اللجنة هو الإجابة على الأسئلة التي تحدِّد مستقبل النفط في السودان: لماذا خرجت شيفرون من السودان؟ وإذا بطُلَت حُجَّة الوضع الأمني، فهل المخزون غير

---

(٧) ترأس اللجنة الدكتور عبدالرحمن محمد عثمان وهو أحد الكفاءات السودانية النادرة في مجال البترول وقد عاد من أمريكا بعد الاستفادة منه بعد سنوات قصاد في العمل بمنطقة الخليج.

كافٍ تجارياً أم أن تكاليف الإنتاج عالية؟ وإذ لم تتيسَّر الإجابة النظريَّة عن تلك الأسئلة، وَعَدَت الحكومة أن توفِّر نحواً من مليار دولار لبدء العمل، ولكن ظرف الحكومة كان عسيراً لمقابلة ذلك الوعد بالوفاء، كما وعدت بعض الحكومات خلال زيارات لرؤسائها بتوفير المبلغ أو بعضه لكن شيئاً من ذلك لم يتحقَّق. وأخيراً وعدت الجمهورية الإسلاميَّة الإيرانيَّة بدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتطوير تلك الحقول، وهو وعدٌ لم يَرَ النور أبداً.

وإزاء عرضٍ تقدَّمت به شركة كنديَّة "ستيت بتروليوم" يقوم عليها كندي من أصول باكستانيَّة لشراء كل امتياز شيفرون، تحرَّكت معضلة استخراج النفط رغم رفض حكومة السودان لبيع الامتياز كاملاً لأنه يُعيدُها مرَّة ثانية للمأزق السابق، فامتياز شيفرون يُغطِّي كل المساحة الواعدة (نصف مليون كيلومتر مربع)، فبعد عودة الامتياز لحكومة السودان عملت على توزيعه إلى مناطق صغيرة لتبدأ تخصيصها من جديد، لكن المستثمر الكندي تجاوب مع شروط الحكومة وأوفى وعده، واستطاع خلال ثلاثة أعوام أن يحقِّق الأهداف الأساسيَّة للجنة، فزاد حجم المخزون من ٣٩٥ مليون برميل إلى ٦٣٥ مليون برميل، فأثبت بذلك أن المنطقة عالية المخزون، وافرة البترول بما يوافي الربح التجاري، ثم أتبعت الشركة عملها بإحسان رغم ضعف وضعها المالي، إذ عرضت امتيازها على نحوٍ من (٤٠) شركة عالميَّة رافعةً عن حكومة السودان تكاليف العمليَّة التي كانت تُقدَّر بخمسة ملايين دولار.

احتفلت "ستيت بتروليوم" مع حكومة السودان في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٩٦م بإنتاج حقل هجليج، ووقَّعت في ذات الوقت عقداً بتطوير الحقول، بسطته لنحوٍ من (١٢) شركة، استجابت عشرٌ منها، وجاءت كل واحدة تظُنُّ أنها وَحْدَها بسبب الحصار السياسي الذي اشتدَّ على السودان، فوجدت المنافسة أحمى ما تكون.

وإذ تصوَّبت رؤية الخبراء والقيادة أن الشركات الغربيَّة الكُبرى تستبدُّ بحقولها الكثيرة عبر العالم، وقد لا تُسارِع بإنتاج نفط السودان الملدوغ لمدى عقد كامل من جُحْرِها، اتجه العطاء ليرسو عند شركاتٍ من الشرق الأقصى خَبِرَت العمل في ظروف قد تكون أقسى من ظروف السودان، وهي في حاجة للنفط لخاصَّة بلادها وليس للسوق العالمي، ثم نصيبٌ من الإنتاج لشركة سودانيَّة بعد استبعاد فكرة إنشاء مؤسَّسة للبترول، فالشركة يمكن أن تذهب بوصفها الاعتباري إلى المحاكم والتقاضي فلا تضطر الحكومة إلى ذلك[٨].

---

(٨) احتبرت شركة سي. إن. بي. سي. الصينية وشركة بتروناس الماليزية ورغم أن بتروناس حاولت أن تصطحب شركة توتال فقد رفضت الحكومة السودانية لأن توتال قد سبقت في تعطيل نفط السودان حتى دون إعلان "بقوة القاهرة" كما فعلت شيفرون، وهي معروفة كتلك بالبطء الشديد، وقد كان وقع الرفض على الفرنسيين شديداً جداً إذ كانوا يظنون أن هم مودة خاصة مع السودان وسط حالة عداء شديد من بقية دول الاتحاد الأوروبي كما اتخذت "سُودابت" نسبة في العطاء بهدف تدريب الكوادر السودانية تتولى العمل مستقلاً.

بانضباطٍ تامٍ وجِدِّية في تنفيذ البرنامج الذي وضعته الحكومة، دخلت الشركات في العمل معاً وفق جدولٍ زَمَنيٍ يكتمل بالإنتاج والتصدير في الفترة بين ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٦م إلى الموعد المضروب ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٩م، فبدأت العمليات الأولية للبرنامج في بداية العام ١٩٩٨م واتصل الجدول كما ينغي ولم يتأخر إلا موعد التصدير إلى أغسطس (آب) من نفس العام ١٩٩٩م، وذلك بأسباب من اختلاف الشركات على عدد المحطات، إذ لم تُوَضَّح كما ينبغي في الاتفاق، ولتُصَدَّر أوَّل شُحنَةٍ من بترول السودان من ميناء سوداني، رغم شَكٍ شديدٍ يَسْتَريب في تحقيق الحلم من الأصدقاء قبل الأعداء.

إلاَّ أن قصَّة البترول رغم ما بُذِلَ فيها من طاقةٍ في العمل كانت تَصِلُ الليل بالنهار، ثم اجتهادٌ عِلمِيٌ دقيق هيَّأ لنفط السودان أن يخرُج من عُنُق الزُجاجة، ورغم المثال الباهر الذي قدَّمه المستثمر الكندي وبعض أصدقاء السودان من البذل الذي يُقَدَّم نجاح العمل على المصلحة الخاصَّة، رغم ذلك لم تخرُج قصَّة الإنجاز العظيم سالمة من تدافُعات نُخبَة الحركة الإسلاميَّة مع بعضها، فرغم وُضُوح التكاليف وحِسَابُ الخُطُوات منذ أوَّل المُداوَلة مع شيفرون، ومع أيلولة الوزارة بعد الوزير الأوَّل إلى مُختَصٍ جيولوجي رائِد من صف الحركة الأوَّل ظلَّت أوساط الشريحة القياديَّة مع توالي النجاح في مشروع النفط تتوالى عليها الاحتجاجات والاختلاف في المواقف والمصالح، ثم الصِراعُ المُستَتِر بين العسكريين والأمنيين مع الأمين العام في إقالة الوزراء أو تثبيتهم، ثم ظاهراً في مسرح الاحتفال الأوَّل بمنطقة المُجْلَد[٩]، تمهَّد الطريق أيضاً لصراع الصفيليين الكبار في المجال الأسخى بالأموال وأرقامها الفلكيَّة، لا يَعْدَمون كذلك نسبة إلى الإسلام أو الحركة أو المصلحة الاستراتيجيَّة، ثم يُضيفون إلى تحالُف المال والسُلطة عصبيَّات اقتصاد العشيرة في سُنَّةٍ أخرى ماضية مع فساد أنظمة القهر والشُمول، كما هي ماضية (لعنة البترول) على الدول التي لم تَحْمِدَ نعمته بِعَدلِها وحَقِّها، من مأساة "بيافرا" إلى مأساة "دارفور" ثم كارثة احتلال العراق.

*****

مع تدفُّق النِفْط، بدأ اقتصاد السودان وكأنَّه يتعافى لأوَّل مرَّة من كوابحه المُعطِّلة ليبدأ الانطلاق على صراطٍ مستقيم، يُوظِّف العائد الكبير لتحريك الاقتصاد كله نحو

---

(٩) تولى الأستاذ أحمد عبدالله جار النبي صاحب "شركة كونكورب" من روّاد الأعماليين في الحركة الإسلامية دور الطرف الثالث الذي اشترى الامتياز من شركة شيفرون وفق اتفاق وخطوات واضحة رتبتها الحركة الإسلامية بالكامل، ولكن مع تطوُّر عمليات البترول اشتدَّ الخلاف بين شركته "كونكورب" ووزارة الطاقة. كما تعاقب على الوزارة المهندس عبدالمنعم خوجلي، د. عثمان عبدالوهاب، العميد صلاح كرّار وأخيراً د. عوض الحاج. وقد ظلّ الأخير متحفظاً على تعيينه وزيراً للطاقة بعد إعفائه من وزارة مجلس الوزراء، وظلّ الأمين العام يؤكد له أن وزارته السابقة لا أهمية لها، ولكنه بتوليه وزارة الطاقة يقف خلف أكبر مشروع اقتصادي في تاريخ السودان.

التنمية، لا سيَّما الزراعة الواسعة وإمكاناتها المذخورة الهائلة، لكن المُهْدَرَة بسبب نقص رأس المال الذي يصلها بسُبُل الميكنة الحديثة وتكاليفها الباهظة، فالنِفْطُ يدفع بها لتحقيق الحُلُم التالِد الطريف "السودان سلة غذاء العالم وساحة العرب وأفريقيا التي تتكامل فيها الإمكانات نحو النهضة الأتم".

كذلك تتوازن في الاقتصاد الجديد الثروة وتَتَنَزَّل إلى الشعب لامركزيَّة مَوْصُولةٌ بالموارد مُسَلَّحَة بالمَقدِرَة، نافِذَة لأوَّل مرَّة لتحقيق قِسْمَة المَوَارِد بعد بَسْطِ السُلطَة، إذ كانت شحيحة ولكنها اليوم واعِدَة تنتظر الميزان القِسْط بين أهل السودان كافَّة. ثم هو اقتصاد مبادراته من المجتمع الحُر مهما اكتمل التخطيط مركزياً يَتَكَامَلُ بين الولايات يَتَوَخَّى مصلحة الجماعة وتقوم فيه علاقات الإنتاج والتراضي والوِفَاق والاستِنْفَار ويَتَطَهَّر من النزاع والاختلاف والقُعُود.

وإذ أن بُشرَى النِفْط نِعْمَةٌ تُوجِبُ الحَمْدَ والشُكر فإن اقتصاد الإنقاذ كان يُرجَى له بعد مراجعة كَسْبِه لمدى عقد كامل في تطبيق نُظُم الاقتصاد الحُر أن يثوب إلى جوهر رسالته، فالمالُ مالُ الله والشعبُ مُستخلفٌ لإعمار الحياة به، فالشعبُ المُؤمن يبتغي من وراء المال الكسب والإنتاج إزكاءً لروح الرسالة التي تصل الدُنيا بالآخرة وتُشيعُ روح التعاون والإخاء، ليقوم الاقتصاد شأن سائر الحياة على معنىً أخلاقي يَصِلُ الأجيال كذلك ويَمِدُ الحاضر إلى المُستقبل ويجعل السَعي كله متكاملاً لا ضَرَر للقَرْن الحاضِر مِنَ الناس ولا ضِرَار لقُرُون المُستقبل.

فمهما تكُن سياسة التحرير قد قَصُرَت عن تقنين وتطوير المُشاركة الشعبيَّة، فالوِجهَة اليوم في ظِلِّ اقتصاد النِفْط أن تُنشَرَ الشركات العامة المملوكة للمنتجين لزيادة الإنتاج وتوزيع الثروة، ولتصل المُنتَجُ المحلي بالأسواق المحليَّة وأسواقُ العالم، ثم لتحقيق الكفاية في الولايات المساهمة الفاعلة في الدخل القومي.

وكما جاء النفط مورداً جديداً مُهِماً كان الرأي أن تُراجَعَ الإيرادات كافَّة لتأصيلها وتطويرها بنظرة شاملة قوميَّة، فالضرائب تُراجَعُ حُدُودُها ومَصَارِفُها والأوعية التي تُؤخذُ منها وعلاقتها بالزكاة وكيف تُبسَط بالقِسط وكيف تقوم العدالة فيها موزَّعة لتوافي الأجدى بين الاستهلاك والإنتاج.

ثم تطوير فقه الزكاة بآليات معاصرة تبتدع الصناديق ضمانةً للأسر المُنتجة "الغارمين" وصندوق دعم الطلاَّب "في سبيل الله" وصندوق الأمومة والطفولة ورعاية الأيتام "المساكين والفقراء". ثم بناء الموازنة وفق نظرة شاملة تستوعب حاجات الصرف

كافة، وتُقيمُ اعتباراً للزكاة والمُساهمة الشعبيَّة في إطار كُلِّي يُوازِن المصارف والموارد من المجتمع، كما تُحَدَّدَ أولويات المُوازنة وفق الخُطَّة العامة للاقتصاد، والأسقيَّات الاجتماعيَّة والسياسيَّة وإصلاحها لتقوم على مشروعات "موازنة برامج"، "موزنة أداء" لتُوافي تأصيل المال مقابل العمل، وليتناسب الصرف بدقة مع مراحل إنجاز المشروعات.

أما الأجُور فينبغي أن تُجدَّد أصولها النظريَّة والعمليَّة في سياقٍ كُلِّي للتكافُل الاجتماعي ومكافحة الفقر وربط الإنتاج في الدولة والمؤسَّسات بالخِدْمَات ضِمن خُطَّة طويلة ومُتَدَرِّجَة لربط نوع العمل وتقنياته بالحاجة الفعليَّة للمجتمع والعائد المرجو من العمل.

كذلك النقد، تُجدَّد سياساته في ظل تحوُّل مسؤوليّة التنمية المحليَّة للمُجتمع وتطوير الجُهد الشعبي وتعزيزه واستحداث آليات جديدة للتمويل (سندات حكومية عامة أو مخصَّصة للمشروعات) بديلاً عن التمويل بالعجز ولمُحارَبَة التضخُم بالنظر في عرض النقود المواكبة لمجالات الصرف.

أما المصارف، فيتوالى الاجتهاد لتمام الأسلمة وتوجيه صِيَغِها نحو المشاركات واستحداث صِيَغٍ لتمويل الصناعة بعد رفع رأس مالها وزيادة كفاءتها والنظر في أصول مِلكيَّتها بالنظر لحُقوق المودعين، ودورها في عرض النقود لكي لا يكون دُولَةً مُرَكِّزاً بين الأغنياء.

ثم تنقية المعاملات التجاريَّة من المخالفات الشرعيَّة ومن اضطراب نظام السوق بإشاعة المعلومات وصِحَّة العقود وإعلان الأسعار الجارية.

أخيراً، تعريف الفقر تعريفاً دقيقاً يُراعي البنية المخصوصة، ثم تركيز الجُهد بعد التعريف على الشرائح الأشد فقراً والأكثر حاجة، وتصميم مشروع قومي لمُحاربة الفقر يعمل عَبْرَ مراحل بعد فحص علاقات الإنتاج ومشروعاته والتنمية الشعبيَّة والتخطيط العُمراني وحركة السُكَّان وتوزيع الاستثمار بعد إسعاف المُتضرِّرين وبَسْطُ الأمن الغذائي، وقيام الخَدَمات للشرائح المُستَهدَفَة[١٠].

---

(١٠) الأفكار الواردة حول تقويم الاقتصاد بعد العشرية الأولى ومقترحات التأصيل والبدائل هي خلاصة لورقة أعدَّها الدكتور أحمد إبراهيم الترابي، أحد أبرز الاقتصاديين في الحركة الإسلامية وشاركه في التحرير الدكتور سيف الدين محمد أحمد مقرِّر لجنة متابعة الاستراتيجية القومية الشاملة ونُوقشت بهيأة الأعمال الفكرية بحضور د. حسن الترابي أمين عام الحركة الإسلامية والفريق عمر البشير رئيس الجمهورية والأستاذ عبدالرحيم حمدي وزير المالية الأسبق. كما شارك من خارج السودان الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب المصرية